وغيرهم ولم يرد بكون الخبر عام النسبة صلوحه في نفسه للتعدد كما فهم المص ومن تبعه بل اراد صلوحه في ذلك المقام الذي ذكر فيه لان يكون خبرا عن متعدد اما معا او على البدل فلا يكون مثالا قد منه محققو المص يعين اصلا لا باعتبار نفسه ولا باعتبار خارج عنه فاذا اريد تخصيصه بمعين اي تخصيص اثباته به فلا بد من ذكر ما اذ لا قرينة بالقياس الى شيء من الامور المعينة واما ان اريد عمومه للجميع واثباته له فلا حاجة الى ذكر لان صلوح الخبر مع عدم التعرض لشيء من الخصوصيات كاف في فهم ذلك الى الجميع وعلى هذا يكون عموم النسبة مع ارادة التخصيص بيانا للانتفاء قرينة المخصصات في مقام القصد الى معين فلا حاجة حذف في اصلا لا لاسقاء قرينة ومدعاه وضع اللام اي المعتبرة في الموضوعة له التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان لعظة انا مثلا لا يستعمل الا في المتخاص معينة اذ لا يصح لزيد ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها كما استعمالها في افراد المعينة دون هذا ما توهمه جماعة والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فالملزوم كونها مجازا واحدا في شيء منها والالاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا وانت وهذا مجازات لاحقايق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت على ما من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما احتاج عدم اللغة وعدم تسلم المجاز المقصود الى ما احتاج من نفي الالتزام الى التمسك بذلك بامثلة نادرة وجعله التعريف الاول من العيان موجودة في السير التي راينا ها لكن قد يخط عليها بعضها وخذ فيها اولى من اثباتها اذ على مبهم لا توصل منها الى مفهوم ما ولا يدري لفظ المراد بالذات والخارج ماذا وهي ما خوذة من كلام امام الائمة وفاضل الامة الرضي الاستراباذي وهو صفوة الاصوح في رسم المعرفة لفظ يعال على ما يليه به الى خارج مختص لسان وضعيته ثم بين مقصوده من كلامه بتوضيح واطناب كما مر وحاصله ان المعارف كلها مشتركة في اشتمالها على لسان وتختص منها اسماء الاشارة بكون لسانها فيها حسية واما خلنا الى خارج لان كل اسم موضوع للدلالة على ما يليق علم المخاطب كذلك الاسم والا علمه ومن ثم لا يحسن لزيد يخاطب بلسان الامن سبق معرفته لذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فانه يشاره الى ما يثبت له ومن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم يقل الخارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها واما قلنا ها تختص احترز الى الضمائر العايبة فانها تختص ببعض دون بعض كرجل قام ابوه واظنني كان امكن ام حمار ونحو به رجلا ورايته رجلا

وهو انهم صرحوا بان كيف وابن واختها انما تطلب التصور فقط والتاكيد بان لا يتصور الا في التصديقات وكلام الشيخ يدل على جواز ان يقال انه صالح في جوابه كيف زيد وانه في الدار في جواب اين زيد لا انه ذكر بانها لم يتعنا للجواب والالم يسغ ان تقال في الجواب صالح وفي الدار فجعل الجواب اصلا في التاكيد بان يقال ذكر الى انتفاء اهل الاستفهام المعلومة فوجب ان يشترط في الجواب ان تؤكد ظنا ان يكون للسائل ظن على خلافه بهذا تخصيص مقالته وتحمل تقييدها بان المصدر ان يكون زيدا في مكان يغاير المصدر ان يكون في الدار مثلا فاذا قلت اين زيد فانت مقتنع بالاوقد وطالب للثاني فاذا التاكيد بان ولما كان الاصل عدم المغايرة ولم يتبين عند المصدر ان الامر كذلك بخصوص بعض قيوده الذي عدم التقييد به هذا التصور دون التصديق وسيره كذلك في بان توضيح هذا المعنى في موضعه انتهى ثم ان اشتراط التاكيد بان ان يكون السائل ظن على خلاف ما يجيبه به يقتضي ان لا يحسن التاكيد بان في جواب اين زيد ولا في جواب هل زيد قايم الا اذا علم قرينة ان السائل يميل الى احد جوابيه والاول ان يقال الضابطة في التاكيد بان ان السائل اما ان يكون من اصل المصدر ان الذي هو النسبة الخبرية التي في قولك زيد قايم في هذه الجملة بان واما ان يكون من تفاصيل الاطراف التي هي المسند والمسند اليه في المصدر ان فلا حاجة الى التاكيد في المطلب الثاني بهذا التقدير وبذلك يعلم انه لا يلزم من بطلان جعل حجة وجوابا لاصلا في التاكيد بان احتباز ظن السائل لخلافه كما زعمه ما ذكرناه من ان الضابط الاول لانتهاء الطالب في التاكيد الى الحد المتاخم الذي يزول تردد السائل بدون ذلك فيتعين الحكم في ذهنه وهذا القدر كاف في اسحسان التاكيد واما الذي ظن على خلاف ما كسبه به فمن شايعة انكاره على فرطه فلا يبعد احد راجعه احد وايضا ما ذكرناه انسب بما قالوا